إحداث محاكم مصرفية بدائية واستئنافية في جميع المحافظات

2014-12-06 13:50:08

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1436/1/10 هجري الموافق 2014/11/3 ميلادي.

يصدر ما يلي .

المادة 1

تحدث في كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية محاكم مصرفية بدائية واستئنافية تختص بالنظر في القضايا المصرفية التي يكون احد اطرافها مصرفا أو مؤسسة مالية تقبل الودائع وتمنح التسهيلات الائتمانية الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف.

المادة 2

تقبل أحكام محكمة البداية الطعن بطريق الاستئناف وتصدر أحكام محكمة الاستئناف مبرمة.

المادة 3

أ/ للمحكمة الناطرة في الدعوى اتخاذ جميع الاجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة بما فيها منع السفر وذلك بقرار يتخذ في غرفة المذاكرة قبل دعوة الأطراف وبعد دعوتهم.

ب/ للمحكمة الحق في الرجوع عن اجراءاتها وتدابيرها وقراراتها المستعجلة بناء على طلب المتضرر في اي مرحلة من مراحل الدعوى.

ج/ تخضع ما تتخذه محكمة البداية المصرفية من اجراءات وتدابير وقرارات بناء على الفقرتين السابقتين الى الطعن امام محكمة الاستئناف المصرفية.

المادة 4

أ/ تحال الدعوى المصرفية القائمة بوضعها الراهن الى المحكمة المختصة المحدثه بموجب هذا القانون وفقا لقواعد الاختصاص المكاني.

ب/ تحال دعاوى المنظورة امام محكمة النقض قبل نفاذ هذا القانون الى محكمة الاستئناف المصرفية المختصة في حال نقض الحكم وتسري عليها في هذه الحالة احكام هذا القانون.

ج/ تبقى الاحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف قبل نفاذ هذا القانون قابلة للطعن بطريق النقض وتسري عليها احكام الفقرة ب/ من هذه المادة.

المادة 5

تملاً وظائف المحاكم المحدثه من الملاك العددي لكل محافظة وتوزع بقرار من مجلس القضاء الاعلى.

المادة 6

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في 1436/1/12 هجري الموافق 2014/11/5 ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد